

## مجلس حقوق الإنسان

### الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٢

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

## تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية

### تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى، يقيم هذا التقرير، الذي يعقب تقريرين قُدماً سابقاً إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، مشكلة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية. ويسلط التقرير الضوء على حالات تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في هذه السياقات، ويتيح لمحة عامة عن أسبابها وتبعاتها، ويحدد الممارسات الواعدة من أجل وضع حد لها.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-06528(A)



\* 1 9 0 6 5 2 8 \*

## أولاً - مقدمة

١ - أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٥، وهو يعقب تقريرين قداماً سابقاً إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها (A/HRC/26/22 and Corr.1 and A/HRC/35/5). وهو يركز على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية، ويقدم لمحة عامة عن مدى انتشارها. ويسلط التقرير الضوء على أسباب هذه الممارسة، ويبحث التحديات والثغرات التي تعترض التصدي لها، ويقدم أمثلة عن الممارسات الواعدة في هذا السياق. وأعدّ هذا التقرير استناداً إلى مصادر مختلفة، بما في ذلك إسهامات مقدمة من ١٥ دولة و ٢٤ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان و ٣٩ معهد بحوث ومنظمة من منظمات المجتمع المدني و ١٨ جهة تابعة للأمم المتحدة وكيانات دولية أخرى<sup>(١)</sup>.

٢ - ويمكن أن ترتبط الأزمات الإنسانية بحالات متنوعة، من قبيل النزاع، وما بعد النزاع، والتشرد، وانتشار الأوبئة، والمجاعة، وحالات الطوارئ البيئية، وما بعد الكوارث الطبيعية. وتظل التقارير والبيانات المتاحة بشأن انتشار ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية محدودة. وحسب لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠١٩، سيحتاج حوالي ١٣٢ مليون شخص في ٤٢ بلداً عبر العالم إلى مساعدة وحماية إنسانيتين، وذلك بسبب النزاع أساساً<sup>(٢)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن ٣٤ مليون امرأة في سن الإنجاب توجد ضمن المحتاجين إلى مساعدة إنسانية<sup>(٣)</sup>. ويعتبر الوضع في ٩ بلدان من أصل ١٠ بلدان ذات أعلى معدلات تزويج الأطفال إما هشاً أو شديد الهشاشة<sup>(٤)</sup>.

٣ - وخلال الأزمات الإنسانية، قد تتقوض نظم الحفاظ على الأفراد آمنين - في بيوتهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية - أو تتعرض للضرر، مع قد يترتب على ذلك من زيادة في حالات التجنيد القسري من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة، والاستغلال الاقتصادي، والظروف الشبيهة بالرق، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، والاتجار بالبشر. كما يتأثر تمتع السكان المدنيين بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية، بتعطل النظم المجتمعية والأسرية، وقلّة الفرص الاقتصادية وسبل العيش، وانحيار الخدمات العامة والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تتفاقم مخاطر ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري لأسباب متنوعة ومعقدة، بما فيها الاحتياجات الملحة التي ترتبط بالحالة الاقتصادية والحماية وتشتت نتيجة اختلالات القوى بين الجنسين. بيد أنه، في بعض الحالات، أدت الأزمات إلى تعطل الهياكل المجتمعية والأدوار التقليدية للرجل والمرأة، بما أدى إلى انخفاض معدلات تزويج الأطفال والزواج القسري.

(١) التقارير المشار إليها في هذا التقرير متاحة على الرابط التالي:

[www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/Documentation.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/Documentation.aspx)

(٢) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠١٩ (٢٠١٩)، الصفحة ٥.

(٣) United Nations Population Fund (UNFPA), "Humanitarian action 2019 overview", 2019, p. 3

(٤) Girls Not Brides, "Child marriage in humanitarian settings", thematic brief, 2018

## ثانياً - الإطار القانوني الدولي

٤ - تعد ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري انتهاكاً لحقوق الإنسان، وشكلاً من أشكال التمييز الجنساني، وممارسة ضارة، وشكلاً من أشكال العنف الجنسي والعنف الجنساني، وهو ما يستوجب من الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لمنعها والقضاء عليها<sup>(٥)</sup>. ويرد الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بالتفصيل في تقارير سابقة (A/HRC/26/22، الفقرات من ٧ إلى ١٦، وA/73/257، وA/71/253).

٥ - وأكدت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن التزامات حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تزال تنطبق في الحالات الإنسانية. وتؤكد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم ٢٨ (٢٠١٠) بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الفقرة ١١)، على أن التزامات الدول الأطراف لا تتوقف في فترات النزاع المسلح أو حالات الطوارئ الناتجة عن أحداث سياسية أو كوارث طبيعية. ولذلك، يجب على الدول أن تواصل احترام وحماية وإعمال حق المرأة في المساواة. وتحث اللجنة في توصيتها العامة رقم ٣٠ (٢٠١٣) بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع (الفقرة ٥٧(د))، الدول على توفير الحماية والمساعدة للنساء والفتيات المشردات داخلياً واللاجئات، بطرق منها حمايتهن من العنف الجنساني، بما في ذلك الزواج القسري وزواج الأطفال، وعلى ضمان إتاحة فرص التعليم وأنشطة توليد الدخل والتدريب على المهارات. وعلاوة على ذلك، تعيد اللجنة، في توصيتها العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧) بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، التي هي تحديث للتوصية العامة رقم ١٩ (الفقرة ٢٤)، التأكيد على واجب الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع الأفعال أو أوجه التقصير التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول وتسفر عن العنف الجنساني ضد المرأة، وللتحقيق فيها ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم وجرم الضرر الناجم عنها.

٦ - وعلى نحو ما تشير إليه اللجنة في التوصية العامة نفسها (الفقرة ٢٥)، أقر كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوجود التزامات مباشرة للجهات الفاعلة من غير الدول في ظروف محددة، بما في ذلك عند المشاركة كأطراف في نزاع مسلح. والقانون الدولي الإنساني، الذي لا يسري إلا في حالات النزاع المسلح، يتضمن عدداً من الالتزامات القانونية ذات الصلة المستمدة من اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية ومن البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها ومن القانون الدولي الإنساني العرفي. وكحد أدنى، ينبغي للدول - سواء أكانت أطرافاً في النزاع أم لم تكن - حماية الفتيات والنساء من العنف والاعتداء الجنسي والبالغاء القسري، وتقديم الرعاية الخاصة للنساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار، بما في ذلك فيما يتعلق بالأكل والملابس والمساعدة الطبية والإجلاء والنقل<sup>(٦)</sup>.

(٥) التوصية العامة المشتركة رقم ٣١ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم ١٨ للجنة حقوق الطفل (٢٠١٤) بشأن الممارسات الضارة، الفقرتان ٧ و٨.

(٦) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المواد ١٦-١٨، و٢١-٢٣، و٣٨، و٥٠، و٨٩، و٩١؛ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، المواد ٨(أ) و٧٠(١) و٧٦(٢)؛ والمادة ١٣٤ من قاعدة البيانات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر.

## ثالثاً- أسباب ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية

٧- تتخذ ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أشكالاً عديدة، وهي ترتبط بعوامل متنوعة ومعقدة (A/HRC/26/22، الفقرات من ١٧ إلى ٢٠). وتشير البحوث والتقارير إلى أنه، في السياقات الإنسانية، تشمل أسباب ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على وجه التحديد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين بوجه أعم، زيادة مستويات العنف وشواغل الحماية منه، وانعدام الأمن الاقتصادي، والفقر. ويتمثل القاسم المشترك بين جميع هذه الأسباب في عوامل رئيسية وقديمة تتجلى في عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز الجنساني، والقوالب النمطية الجنسانية الضارة، والمعتقدات، والمعايير الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر حياة النساء والفتيات، عندما يكرهن على الزواج، بأوجه عدم المساواة في الزواج وفي العلاقات الأسرية.

### ١- انعدام الأمن والعنف وشواغل الحماية

٨- إبان الأزمات الإنسانية، يشكّل انهيار الشبكات الأسرية والاجتماعية والقانونية المرتبط بمخاطر حقيقية أو متصورة بالتعرض للعنف الجنسي وما يترتب على ذلك من "ضرر بشرف الأسرة" أساساً لاتخاذ الأسر قرار تزويج الفتيات في سن مبكرة. وتبين أن الخوف من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات يمثل شاعلاً رئيسياً للأسر ودافعاً لكي تترك بيوتها وتلتجئ للجوء في مكان آخر، وحافزاً لتزويج بناتها في سن مبكرة على أمل أن يوفر لهن الزواج الحماية المطلوبة<sup>(٧)</sup>. ووفقاً لبحوث أجريت بشأن العنف الجنسي في البيئات المتضررة من النزاعات، تتعرض حوالي ٢١,٤ في المائة من اللاجئات والمشرديات في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة للعنف الجنسي، مما يعني أن واحدة من كل خمس نساء لاجئات أو مشردات بسبب النزاع تتعرض للعنف الجنسي<sup>(٨)</sup>.

٩- والفتيات أكثر عرضة من الفتيان بـ ٢,٥ مرة لعدم الالتحاق بالمدارس في حالات النزاع، كما أنهن أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة تقارب ٩٠ في المائة مقارنة بنظرائهن في البلدان التي لا تشهد نزاعات (A/72/218، الفقرة ٤٩). وتشير الدراسات إلى أن الفتيات هن، لأسباب أمنية، أول من يسحب من المدرسة، وهو ما يجد من إمكانية وصولهن إلى التعليم. والوصول المحدود إلى التعليم، المقترن بزيادة المكوث في المنزل، يترتب عليه تصور مفاده أن فتيات الأسرة سيصبحن عبئاً مالياً وأن زواجهن سيوفر لهن الحماية والاستقرار المالي<sup>(٩)</sup>.

١٠- وارتفاع مستويات التشرد أدى إلى زيادة في ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، سواء في بلدان النزاع أو في بلدان مقصد اللاجئين. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل

(٧) Maureen Murphy and others, "Evidence brief: what works to prevent and respond to violence against women and girls in humanitarian settings?", (Washington DC: George Washington University and London: International Rescue Committee, 2016).

(٨) المرجع نفسه.

(٩) UNICEF and others, "Child marriage in humanitarian settings: spotlight on the situation in the Arab region", 2018.

تنزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في صفوف الفتيات السوريات اللاجئات في الأردن إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بمتوسط ١٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية قبل الحرب. وتبين أن الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٦ عاما وبعض البالغات، بمن فيهن أرامل، تعرضن، في معظم الحالات التي وثقتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية خلال الحرب بين آذار/مارس ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لممارسة تنزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (A/HRC/37/CRP.3). وأفادت منظمة "Soutien Belge Overseas" بأن المعتقدات الثقافية المتعلقة بضرورة حماية عذرية الفتيات صوناً لشرف الأسرة دفعت مجتمعات اللاجئين السوريين في لبنان إلى استخدام الزواج كوسيلة لتجنب التأثير بالثقافات الأقل محافظة في المجتمع المضيف. وأشارت منظمة فتيات لا عرائس في تقريرها إلى أن تنزويج الأطفال في تشاد هو أكثر أشكال العنف شيوعاً بين الفتيات اللاجئات من السودان ووسط أفريقيا.

١١- وانحياز الهياكل الاجتماعية كثيراً ما يتزامن مع استيلاء العناصر المسلحة أو الجماعات المتطرفة العنيفة على المؤسسات القانونية. وفي بعض الأحيان، تنظر هذه الفئات إلى النساء والفتيات كأداة لخدمة إيديولوجيتها ونظامها الاجتماعي المفروض أو كخطر عليهما. وأحياناً، أُجبرت الفتيات والنساء على الزواج من أفراد هذه الجماعات للعمل كرقيق جنسي. فعلى سبيل المثال، تُجبر الفتيات والنساء اليزيديات، منذ عام ٢٠١٤، على الزواج من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (A/HRC/32/CRP.2 و A/HRC/37/CRP.3، الفقرة ٨٣). ولجأ تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، وبوكو حرام في نيجيريا والكاميرون، وجماعة حركة الشباب الإسلامية المسلحة في الصومال، إلى خطف الفتيات والنساء لاغتصابهن وبيعهن وإجبارهن على الزواج<sup>(١٠)</sup>. وقد أُبلغ عن حالات مماثلة لممارسات ضارة، من قبيل تنزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، ومالي، والصومال<sup>(١١)</sup>. وفي سياقات أخرى، كما هو الحال في ماليزيا ونيجيريا، استخدمت جماعات إجرامية مسلحة ومنظمة تنزويج الأطفال والزواج القسري كغطاء للتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال<sup>(١٢)</sup>. وعلاوة على ذلك، وخلال الحرب الأهلية في سيراليون إبّان التسعينات، وفي خضم أنشطة جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال التسعينات والعشرية الأولى من القرن الحالي، غالباً ما كان يُختطف المقاتلون فتيات يسمين زوجات الأدغال لأغراض الاستغلال الجنسي والاسترقاق. وإبّان نظام الخمير الحمر في كمبوديا، أُجبرت آلاف النساء على الزواج في إطار هدف النظام الرامي إلى إنشاء قوة عمل من خلال مضاعفة عدد السكان<sup>(١٣)</sup>. وكذلك، وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية

(١٠) Girls Not Brides, "Child marriage in humanitarian settings", p. 2

(١١) انظر الوثيقة A/HRC/39/72، الفقرة ٥٨؛ والوثائق A/HRC/32/CRP.2 و A/HRC/37/CRP.3؛ S/2018/250؛ مركز رصد التشرّد الداخلي والمجلس الترويجي للاجئين، "Nigeria: multiple displacement crises overshadowed by Boko Haram"، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(١٢) Girls Not Brides, "Child marriage in humanitarian settings", p. 3

(١٣) Theresa de Langis and others, "Like Ghost Changes Body": A Study on the Impact of Forced Marriage under the Khmer Rouge Regime (Phnom Penh, Transcultural Psychosocial Organization of Cambodia, 2014)

بالجمهورية العربية السورية العديد من الروايات التي تتحدث عن إجبار مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الأسر على تزويج بناتها، لأن التنظيم كان ينظر إلى النساء غير المتزوجات والفتيات البالغات تهديداً لإيديولوجيته ونظامه الاجتماعي المفروض (A/HRC/37/CRP.3). وعمدت بعض الأسر إلى تزويج بناتها إلى ذكور آخرين لمنع زواجهن من مقاتلي التنظيم. وفرت أسر أخرى مع بناتها أو أرسلتهن غير مصحوبات أو بطرق غير قانونية إلى مناطق أخرى حيث تعرضن لمخاطر أخرى من الإيذاء والاستغلال (A/HRC/37/CRP.3). وفي مجتمع لاجئي كوباني في تركيا، أفادت الأسر بأن فرارها يعزى نسبياً إلى رغبتها في حماية فتياتها من العنف الجنسي والزواج القسري من مقاتلين مسلحين في الجمهورية العربية السورية.

١٢ - وكثيراً ما كانت مجتمعات محلية أخرى تزوج بناتها لأفراد جماعات مسلحة أو عنيفة تحت الإكراه، لتفادي المزيد من الهجمات والعنف (A/HRC/32/CRP.2 و A/HRC/37/CRP.3). وفي الفلبين، تزوجت الفتيات، خلال أزمة التشرد بمراوي لعام ٢٠١٧، من أفراد جماعات مسلحة بسبب الحاجة إلى الاستقرار الاقتصادي. وكشف تقييم للاحتياجات أُجري في عام ٢٠١٧ في الفلبين، أنه أُبلغ، في ما لا يقل عن ١٢ في المائة من المواقع المشمولة بالدراسة الاستقصائية، عن حالات زواج ناجيات من العنف الجنسي من الجناة لتفادي خطر الوصم والنبد من جانب مجتمعاتهن وأسرهن<sup>(١٤)</sup>.

١٣ - وفي سياقات أخرى، مثل أفغانستان، يعتبر تزويج الأطفال مسألة أسرية داخلية تحكمها التقاليد والقوانين الدينية، ويستخدم كأداة لمنع العنف بين الأسر أو تعزيز العلاقات بين والدي العروس والعريس. وأشارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أفغانستان في تقريرها إلى ورود معلومات تفيد بأن ارتكاب جريمة يمكن أن يؤدي إلى إصدار محكمة عرفية حكماً يقضي بإجبار أسرة المتهم على تزويج ابنتها، بغض النظر عن سنّها، لرجل من أسرة مقدم الشكوى. وستعامل الفتاة المجبرة على الزواج كفتاة معاقبة داخل أسرة الزوج، ولذلك يحتّم أن تتعرض لسوء المعاملة.

## ٢ - انعدام الأمن الاقتصادي، والفقر، وانعدام فرص توليد الدخل

١٤ - خلال فترات النزاع والتشرد والكوارث الطبيعية، قد يزيد الضغط المالي وانعدام الأمن الغذائي من انتشار تزويج الأطفال. وفي ظل غياب فرص موثوقة لتوليد الدخل وفرص الحصول على التعليم وإمكانية الحصول على الأراضي أو الوصول إلى نظم الدعم، قد تشعر الأسر بضغط إضافي لتزويج بناتها على أمل أن يتكفل بهن الزوج وأسرته. ويفترض أن يخفف هذا القرار من العبء الاقتصادي وأن يسمح للاجئين بمواجهة التحديات المالية التي تعترضهم، أو قد يشكل استراتيجية للبقاء على قيد الحياة في ظل غياب بدائل مجدية. وفي بعض الحالات، يمكن أن توافق الأسر على ما يُسمى "الزواج" المؤقت لابنتها مقابل مكاسب مالية. ويُشار إليه أيضاً

Plan International, submission and *Child Protection Rapid Assessment Report: Marawi Displacement* (١٤) (October 2017).

باسم الزواج التعاقدية، وهو شكل من أشكال الاستغلال الجنسي وقد يندرج ضمن الاتجار بالبشر أو الاستعباد الجنسي<sup>(١٥)</sup>.

١٥ - وأبلغت منظمة إنقاذ الطفولة في تقريرها أن تقييماً أُجري في جنوب السودان في عام ٢٠١٧ خلص إلى أن المهر المقدم إلى الزوجة، في شكل نقود أو مواش، يدفع الأسر اليائسة إلى تزويج بناتها القاصرات من أجل تحسين فرص الفتاة وأسرتهما في البقاء على قيد الحياة. وفي شمال شرق نيجيريا، توجد صلات قوية بين انعدام الأمن الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، وممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وثمة ما يفيد بأن الفتيات أكثرهن على الزواج لأنهن كُنّا عاجزات عن تحمل تكاليف الدراسة أو الغذاء أو المأوى أو غير ذلك من الضروريات. وفي شمال الكاميرون ونيجيريا، استخدمت الأسر التي تعيش في فقر مدقع في مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين الزواج كوسيلة لتجّيب الديون الأسرية أو تسديدها، بسبب عدم وجود بدائل وانحياز الشبكات الاجتماعية. ووفقاً لما ذكره المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، يتلقى الوالدون في الكاميرون مهراً لابنتهم غير المولودة بعد أو الرضيع في إطار ممارسات تتصل بما يسمى النساء المدرات للدخل. وحالما تبلغ الفتاة سن السابعة، فإنها تنضم إلى أسرة الرجل الموعود بها ويحصل الوالدون على المهر. وفي حال اعتراض الفتاة على ذلك، فإن المهر يعاد إلى مقدمه. وعلاوة على ذلك، قد يتسبب رفض الفتاة الزواج في نبذها من قبل أسرتها أو المجتمع المحلي. وكما أشارت إلى ذلك منظمة فتيات لا عرائس في تقريرها، أجبرت الفتيات في أعقاب التسونامي الذي ضرب إندونيسيا في عام ٢٠٠٤ على الزواج ممن يسمون أرامل التسونامي في إندونيسيا والهند وسري لانكا من أجل الحصول على إعانات حكومية مقابل الزواج وإنشاء أسرة. وأشارت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في اليمن إلى أن ارتفاع معدل تزويج الأطفال في صفوف السكان المشردين داخلياً يعزى إلى فقدان الممتلكات والمنازل وتردي الظروف المعيشية، لأنه لم يعد بإمكان العديد من السكان تحمّل تكلفة السكن اللائق والغذاء<sup>(١٦)</sup>.

## رابعاً - تبعات ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية

١٦ - تقترن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بطائفة واسعة من التبعات التي عولجت أيضاً في التقرير السابق (A/HRC/26/22، الفقرات من ٢١ إلى ٢٤). وتعاني النساء والفتيات اللواتي يعشن حياتهن كلها في سياقات شديدة المخاطر وفي سياقات إنسانية من الوصول المحدود إلى الخدمات والمعلومات، ومن احتمالات كبيرة بالتعرض للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير المأمون، ويزيد خطر تعرضهن للوفيات والأمراض النفسانية وخطر العنف الجنساني (A/HRC/39/26، الفقرة ٣٠).

(١٥) انظر التوصية العامة المشتركة رقم ٣١ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم ١٨ للجنة حقوق الطفل.

(١٦) United Nations Children's Fund (UNICEF) and Youth Leadership Development Foundation, "Tadhafur program for safe age of marriage: child marriage survey", May 2017.

١٧- والفتيات اللواتي يتعرضن لتزويج الأطفال غالباً ما يكن غير قادرات على اتخاذ قرارات مهمة بشأن صحتهن الجنسية والإنجابية، مثل التفاوض بشأن ممارسة الجنس المأمون واستخدام وسائل منع الحمل، أو على الحصول على الخدمات. وأشار مركز الحقوق الإنجابية في تقريره إلى أن هذا قد يكون بسبب تباين ديناميات القوة في علاقاتهن أو غياب المعارف والمعلومات أو القوانين، أو بسبب السياسات والممارسات التي تحد من سلطة المراهقين في اتخاذ القرار. وأكثر من نصف البلدان الثلاثين التي تسجل فيها أعلى معدلات تزويج الأطفال، يعيش في حالة نزاع<sup>(١٧)</sup>.

١٨- وقد يكون لتفكك الهياكل الأساسية الصحية تأثيرات حاسمة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفتيات والنساء. وفي البلدان المصنفة كدول هشة، يقدر خطر وفيات الأمومة على مدى العمر بحوالي ١ على ٥٤ مقابل ١ على ١٨٠ على الصعيد العالمي. وفي كل يوم، تموت حوالي ٥٠٠ امرأة وفتاة بسبب مضاعفات ناجمة عن الحمل والولادة في البلدان التي تعيش أوضاعاً إنسانية وظروفاً هشة<sup>(١٨)</sup>. وأكثر من ذلك، المراهقات اللواتي كُنَّ متزوجات هن أكثر عرضة لخطر الإصابات المرتبطة بالحمل مثل ناسور الولادة، وعنف العشير، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية.

١٩- وفي سياقات الأزمات، يضاعف تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من احتمال الانقطاع عن الدراسة. وفي حين أن المراهقين قد ينقطعون عن الدراسة للبحث عن عمل، تصبح المراهقات بسبب انعدام الفرص الاقتصادية أكثر اعتماداً على الرجال، وهو ما يزيد من احتمال تعرضهن للحمل المبكر والزواج المبكر<sup>(١٩)</sup>. فعلى سبيل المثال، مثلت الفتيات ٦٥ في المائة من الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة بعد زلزال نيبال في عام ٢٠١٥، وشكل الزواج المبكر، حسب ما أفاده مجيبون على دراسة استقصائية، السبب الرئيسي لانقطاعهن عنها<sup>(٢٠)</sup>. ويفيد التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، بأن الفتيات والنساء في ما لا يقل عن ١٨ بلداً كن مستهدفات بسبب معارضة الجماعات المسلحة حصولهن على التعليم.

٢٠- وقد يؤدي تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري إلى حالات تندرج في إطار التعريف القانوني الدولي للرق. وتشمل الممارسات المعنية الزواج الاسترقاقي والاستعباد الجنسي والاتجار بالبشر والعمل القسري (A/HRC/26/22، الفقرة ٢١)، ويمكن أن تؤدي إلى أنشطة تضطلع بها جماعات إجرامية منظمة. وفي تقرير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، لاحظ الأمين العام أن الجماعات الإجرامية المسلحة والإرهابية والعابرة للحدود الوطنية، في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والصومال، واليمن، حيث معدلات تزويج الأطفال من بين

(١٧) انظر مجموعة العمل بين الوكالات حول الصحة الإنجابية في حالات الأزمات، الدليل الميداني المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في بيئات العمل الإنساني (٢٠١٧).

(١٨) UNFPA, "Humanitarian action 2019 overview", p. 3

(١٩) التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، التقرير *Education under Attack* الصادر في عام ٢٠١٨ (منظمة Education Above All، وجامعة كولومبيا، ٢٠١٨).

(٢٠) انظر عمل مبادرة رابطة الكومنولث من أجل حرية الدين والمعتقد، وتقرير منظمة فتيات لا عرائس "Girls Not Brides"



أعلى المعدلات في العالم، تستفيد استفادة مباشرة من الاتجار، فالضحايا إما يختطفن أو يجذعن بوعود زائفة، ثم ينتهي بهن الأمر ضحايا الاسترقاق الجنسي والبقاء القسري. (S/2018/250، الفقرة ١٨)

٢١- وعلى النحو المشار إليه أعلاه، تعاني الفتيات والنساء من أشكال متعددة من العنف الجنسي تحت ستار الزواج. وأفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بأن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قد أجبروا تباعاً الكثير من النساء والفتيات على الزواج، وُزج بعضهن ست أو سبع مرات في غضون سنتين. وعندما يقتل ما يسمى المقاتل - الزوج يلغي قادة التنظيم عن قصد فترة الحداد الإسلامية لمدة ثلاثة أشهر، بما يسمح بنقل المرأة إلى مقاتل آخر على قائمة الانتظار. وفيما يتعلق بالأرامل أو النساء والفتيات غير المتزوجات اللواتي لا يستطعن البقاء مع أقاربهن، فإنه كثيراً ما يجبرن على العيش في "دور الضيافة" التي تديرها شرطة الحسبة حيث يتعرضن للبقاء القسري والاستغلال الجنسي. وأشارت آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، التي أنشئت وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى أن الفتيات اللواتي يزوجن قسراً للمقاتلين بالكاد يعرفن أسماءهم وكثيراً ما يطلقن أو يهجرن عندما ينتقل هؤلاء المقاتلون إلى أماكن أو مناطق أخرى. وتشمل التبعات الأخرى ارتفاعاً في عدد الطفلات الأرامل بسبب وفاة أزواجهن إبان النزاع. واستناداً إلى منظمة العمل المتعلق بتزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، عندما يُتوفى الزوج، تظل الطفلة الأرملة معدمة، إذ تنعدم في كثير من الأحيان شبكات الأمان، مثل المعاشات. والطفلة التي كانت متزوجة من أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية أو حركة طالبان قد تنبذ حتى من أسرتها.

٢٢- وفي بعض الحالات، يمثل الوصم نتيجة وسبباً على حد سواء. وفي كثير من الأحيان، يبني الخوف من الانتقام بسبب مفهوم شرف الأسرة حول مفهومي عذرية الإناث قبل الزواج وإخلاصهن الجنسي بعده، وقد يتفاقم بسبب فرضية الذنب بالتبعية التي تواجهها النساء والفتيات اللواتي تعرضن للزواج القسري. وتفيد التقارير بأن بعض النساء والفتيات في الجمهورية العربية السورية واليمن انتحرن بعد تعرضهن للعنف الجنسي، لأنهن كن غير قادرات على التعامل مع الشعور بعار التعرض للاغتصاب ومع ما تمارسه الأسرة من ضغوطات إضافية. وتواجه العديد من الزوجات السابقات لمقاتلي حركة الشباب بالمناطق الساحلية للصومال وكينيا مخاطر مشابهة بالتعرض للوصم والانتقام، بما في ذلك من جانب السلطات العامة. وكما أشارت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تقريرها، ينظر أحياناً إلى النساء الموجودات في هذه الحالة على أنهن "أعداء الدولة" أو أشخاص متطرفون (S/2018/250، الفقرة ٦٢). واستناداً إلى تقارير منظمة العمل المتعلق بتزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الكاميرون، تتعرض الفتيات اللواتي تختطفهن جماعة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون لنبد المجتمع عند العودة إلى الوطن، بسبب إنجابهن "أطفال العدو". وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أُجبرت الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنسي، على الانتقال مع أطفالهن إلى مقاطعات مختلفة هرباً من سوء معاملة أسرهن (S/2018/250، الفقرة ٢٨). ويتسبب هذا الوصم المتصل بالعنف الجنسي والعنف الجنسي في أضرار بالغة للفتيات والنساء اللواتي تعرضن بالفعل للانتهاك والاعتداء الجنسيين.

## خامساً- التحديات والثغرات في التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية

٢٣- تشمل التحديات التي حددت عند التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية تأثير تعطل الخدمات، ومحدودية قدرات وموارد الجهات الفاعلة من أجل التصدي للممارسات الضارة، وضعف الأدلة والبيانات المتاحة.

### ١- أثر انهيار الهياكل الأساسية على تطبيق وإنفاذ التدابير التشريعية والسياساتية

٢٤- في السياقات الإنسانية، قد يتعطل تنفيذ وإنفاذ التشريعات التي تحظر تزويج الأطفال، حتى حيثما توجد، بسبب تعطل وانحيار المؤسسات والخدمات العامة. وأفادت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونيسيف في تقاريرها بأنه في سياقات الأزمات، عادة ما تعطى الأولوية لتوفير الهياكل الأساسية المادية. وقد لا يشمل ذلك الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل أو الصحة أو التعليم، على الرغم من أنه يمكن أن تشكل عاملاً أساسياً في ضمان سلامة الفتيات والحد من شواغل الوالدين - وهما من العوامل التي قد تسهم في اتخاذ قرار تزويج الفتيات القاصرات (E/ESCWA/ECW/2015/2، الفقرة ٨٨). وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض أنحاء البلدان التي تشهد نزاعات خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول، وهو ما يحول دون تنفيذ التشريعات تنفيذاً فعالاً. وأفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تقريرها أن حركة الشباب تدأب على اختطاف الفتيات الصغيرات وإجبارهن على الاسترقاق الجنسي والزواج من المقاتلين، مضيفة أنه يصعب على الدولة بسبب محدودية الوصول إلى أنحاء كبيرة من البلد إنفاذ القانون لحماية الفتيات المعرضات للخطر ومكافحة الإفلات من العقاب.

٢٥- وإبان الأزمات وفي أعقابها، قد يصعب على نحو خاص الوصول إلى القضاء لأن نظم العدالة الرسمية تكون قد اندثرت أو باتت غير قادرة على العمل بدرجة معينة من الكفاءة أو الفعالية. وإذا كانت نظم العدالة القائمة غير فعالة في غالب الأحيان بالنسبة للفتيات والنساء، فإن جميع العوائق التي تواجهها النساء من أجل الوصول إلى القضاء أمام المحاكم الوطنية قبل النزاع، من قبيل العوائق القانونية والإجرائية والمؤسسية والاجتماعية والعملية، تتفاقم أثناء النزاع وتستمر خلال فترة ما بعد النزاع، وترافق انهيار هيكل الشرطة والنظام القضائي<sup>(٢١)</sup>.

### ٢- غياب التنسيق ومحدودية القدرات من أجل التصدي لمشكلة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في الأزمات الإنسانية

٢٦- على النحو المبين في التقارير المقدمة لأغراض هذا التقرير، تتمثل إحدى الفجوات الرئيسية التي تعوق منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها في غياب القدرة التقنية لدى الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على التصدي لهذه المسألة على نحو فعال. ولا تتضمن المعلومات المقدمة أي منهجيات أو ردود محددة على تزويج الأطفال. وكشفت منظمة "أرض الإنسان" بالأردن في تقريرها عن عدم رصد وتقييم أثر البرامج

(٢١) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٠، الفقرة ٧٤.

القائمة. ومن شأن هذا التقييم أن يكون حاسماً في تعزيز التعلّم ونشر أفضل الممارسات، ولا سيما بشأن الطريقة التي يمكن أن تكثّف بها الممارسات الإنمائية فيما يتعلق بتزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري مع السياقات الإنسانية. وخلصت دراسة استقصائية أجرتها اليونيسيف إلى أن المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل الجنسانية في اليمن تعاني من نقص شديد في الموظفين والموارد المادية، بما في ذلك لإدارة القضايا وإحالاتها، وهو ما يجد بشكل كبير من تقديم الخدمات<sup>(٢٢)</sup>. وفي السودان، خلصت فرقة العمل الوطنية لإنهاء تزويج الأطفال في دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٧ إلى أنه ينبغي تدريب جميع الجهات الفاعلة العاملة بشأن ممارسة تزويج الأطفال. وبالإضافة إلى مقدمي الخدمات، ينبغي أن يشمل ذلك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والعسكريين وممثلي الإدارات المشتركة بين القطاعات والبرلمانيين.

٢٧- ولا بد من تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة العاملة بشأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، لأنه غالباً ما تنعدم الروابط والشراكات القوية بين المجتمع المدني ومختلف الكيانات الحكومية<sup>(٢٣)</sup>. واعتبرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة أرض الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن التدريب وتبادل المعارف بين الأخصائيين والوكالات يشكلان تحدياً في سياقات عديدة أخرى. واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والبرامج التي تعالج ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري يمكن أن يساعد على تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال، بما في ذلك تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة والشمول وعدم التمييز والمشاركة والتمكين والشفافية والاستدامة والتعاون الدولي والمساءلة (A/HRC/39/26).

### ٣- غياب البيانات والأدلة عن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية

٢٨- سلّطت عدة تقارير الضوء على الكم المحدود جداً للبيانات المتاحة في هذا الصدد، بما في ذلك الأدلة والبيانات المفصلة بشأن أسباب ونطاق وطبيعة ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وبشأن كيفية اختلافها في حالات إنسانية مختلفة تتراوح بين الكوارث الطبيعية وحالات النزاع. ففي المنطقة العربية مثلاً، توجد بيانات تشير إلى زيادة انتشار تزويج الأطفال في صفوف السكان المشردين، إلا أنها لا تكفي لتحديد معدل حدوث التقلبات خلال النزاع أو نتيجة له<sup>(٢٤)</sup>. وتشير البحوث إلى أنه من الصعب تعقب تزويج الأطفال لأنه لا تصدر شهادات رسمية بذلك وبالكاد يشتغل نظام التسجيل المدني أثناء الأزمات. وفي بعض الأحيان، تتكتم الأسرتان المعنيتان على هذه الممارسة<sup>(٢٥)</sup>. وقد توجد عوامل أخرى ترتبط بالصعوبات

(٢٢) UNICEF, *YEMEN Country Brief: UNICEF Regional Study on Child Marriage In the Middle East and North Africa* (Amman, 2017), p. 10

(٢٣) UNICEF, *SUDAN Country Brief: UNICEF Regional Study on Child Marriage In the Middle East and North Africa*, (Amman, 2017), pp. 9–10

(٢٤) UNICEF and others, “Child marriage in humanitarian settings: spotlight on the situation in the Arab region”

(٢٥) UNICEF and others, “Child marriage in humanitarian settings: spotlight on the situation in the Arab region”

المنهجية والسياقية لجمع المعلومات عن العنف الجنساني، بما في ذلك تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، من قبيل الشواغل الأمنية للناجيات وللأشخاص الذين يجمعون المعلومات، والافتقار إلى خدمات الاستجابة أو عدم إمكانية الوصول إليها، وصعوبة الوصول إلى المعلومات والناجيات. وتشير البحوث إلى أن التصدي لتلك التحديات يقتضي إجراء دراسات استقصائية تشمل فئات سكانية واسعة جداً خلال فترات النزاع أو حالات الطوارئ الحادة. غير أن الموارد المتاحة لتقديم الخدمات كثيراً ما تكون محدودة وهذا قد يحد بدوره كثيراً من الموارد المتاحة لإجراء بحث دقيق<sup>(٢٦)</sup>.

٢٩- ويعوق الافتقار إلى البيانات والأدلة تصميم وتنفيذ البرامج التي تسعى إلى أن تلي بفعالية احتياجات النساء والفتيات على وجه الخصوص، وكذا التدخلات التي ترمي إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية والقضاء عليها. وحسب استعراض أخير للأدلة الموجودة بشأن تزويج الأطفال، كشفت المنشورات القليلة المتاحة عن هذه الممارسة في السياقات الإنسانية أنه في حال تفاقم دوافع تزويج الأطفال القائمة، مثل التمييز القائم على نوع الجنس، سيكون لشواغل الحماية أثر سلبي على إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والفرص الاقتصادية. وسلط الاستعراض الضوء على وجود فجوة كبيرة في الأدلة التي تتعلق بمدى فعالية التدخلات الرامية إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية - والتي يمكن أن تسترشد بها المبادرات المقبلة -، وأكد أيضاً على عدم وجود بيانات عن مدى انتشار تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في مثل هذه السياقات<sup>(٢٧)</sup>. وبالنظر إلى الصعوبات التي يواجهها الأخصائيون والباحثون في السياقات الإنسانية، يوصى باستخدام مزيج من النهج، مثل التقييمات الواقعية، وهو ما يمكن أن يسمح بجمع الأدلة باستخدام نهج بديلة دقيقة وإرشادية<sup>(٢٨)</sup>.

#### ٤- محدودية تمويل برامج التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية

٣٠- من أجل منع الممارسات التقليدية الضارة، ينبغي إنجاز استثمارات متعددة السنوات بهدف التصدي للأعراف الاجتماعية وتغيير السلوكيات التي تسمح بممارسات مثل تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. واستناداً إلى تقارير مقدمة من اليونيسيف ومنظمة الرؤية العالمية، كثيراً ما لا تنعكس هذه التدخلات أو تُدمج تلقائياً في البرامج الإنسانية، ولا تعتبر مهمة لإنقاذ الحياة. وهكذا فإنها تعتبر أقل أولوية في ظل غياب الموارد الكافية.

٣١- وخلصت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها اليونيسيف والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة إلى أن محدودية التمويل يشكل عائقاً رئيسياً أمام التصدي بفعالية لتزويج الأطفال،

(٢٦) Maureen Murphy and others, "Evidence brief: what works to prevent and respond to violence against women and girls in humanitarian settings?"

(٢٧) Julie Freccero and Audrey Whiting, *Toward an end to child marriage: Lessons from Research and Practice in Development and Humanitarian Sectors* (Berkeley, University of California Berkeley School of Law and Save the Children, 2018), p. 51

(٢٨) Mazedha Hossain and Alys McAlpine, *Gender based violence research methodologies and the merged approach: an evidence review and recommendations*, (Cardiff, Elhra, 2017)

لا سيما عندما لا تعتبر هذه المسألة أولوية في السياسات الوطنية. وفي السودان، على سبيل المثال، أدى شح التمويل إلى حالات حيث لا يستطيع مقدمو الخدمات تلبية سوى ثلث طلبات الناجيات المتعلقة بالحماية والخدمات<sup>(٢٩)</sup>.

٣٢- وبالإضافة إلى ذلك، يشكل نقص التمويل عقبة كأداء أمام رصد وتقييم البرامج الرامية إلى القضاء على تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وأوصت التقارير على نحو مستمر بزيادة الاستثمار في البرامج، بما فيها تلك الرامية إلى تقييم مدى فعالية التدابير التثقيفية، مع التركيز على المبادرات الشعبية. ومن شأن زيادة الاستثمار في الرصد والتقييم أن يسهل التعلم المستمر، وأن يساعد في إرشاد المبادرات المقبلة، بما في ذلك في السياقات الإنسانية، حيث غالباً ما تكون الأدلة غير مدققة وغير موثوقة<sup>(٣٠)</sup>.

## سادساً- التدابير الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها في السياقات الإنسانية: الممارسات الواعدة

٣٣- في سياقات حالات الطوارئ والأزمات، يمكن التنبؤ بالممارسات الضارة مثل تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتفاديها. وتزويج الأطفال هو مشكلة شاملة تقتضي أن تتخذ جهات فاعلة مختلفة، منذ المراحل الأولى للأزمات، إجراءات منسقة في قطاعات متعددة. وتمثلت إحدى الممارسات الواعدة في إنشاء أطر من أجل التصدي لتزويج الأطفال في إطار نظم وهياكل إدارة حالات الطوارئ. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة عوامل خطورة تزويج الأطفال، وتقديم خدمات دعم للفتيات والنساء المتزوجات. وينبغي أن تنظر الدول والجهات الفاعلة الإنسانية في توفير أماكن آمنة، وكذا برامج التدريب على المهارات الحياتية وغيرها من برامج التمكين الاقتصادي. وينبغي أن تتيح أيضاً سبل الحصول على المعلومات والخدمات الصحية الشاملة، مع توفير ما يكفي من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمشورة النفسية - الاجتماعية ومسارات الإحالة إليها. وفي البلدان المضيفة، يمكن أن تشمل هذه التدابير الدعم القانوني والوصول إلى إجراءات التماس اللجوء. وكما أشارت إلى ذلك منظمة فتيات لا عرائس في تقريرها، عُززت سلامة الفتيات في مراكز توزيع المياه والمرحاض وغرف تغيير الملابس في مخيمات اللاجئين. وحُدِّد أيضاً عدد من الطرق الواعدة لضمان الوقاية والتخفيف من المخاطر ولتعزيز نظم الحماية من تزويج الأطفال في هذه السياقات.

### ١- تحديد المشكلة واعتماد نهج تراعي الجوانب الثقافية والسياق

٣٤- في السياقات الإنسانية، كثيراً ما تتفاقم أو تتحول السلوكيات الاجتماعية السلبية. ومن الصعب تغيير الأعراف الاجتماعية والمعتقدات حول دور الفتيات والنساء الذي يحد من الاضطلاع بالأدوار الأسرية والإنجاب أو تغيير مفاهيم الشرف المرتبط بالحياة الجنسية للفتيات.

(٢٩) اليونيسيف بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، *Child Marriage in the Middle East and North Africa* (UNICEF, 2017), p. 61.

(٣٠) انظر الوثيقة A/HRC/26/22، و Corr.1، والوثيقة A/HRC/35/5، الفقرة ٤٧(د)؛ والوثيقة A/73/257، الفقرة ٥٥(ن)؛ UNICEF, *Child Marriage in the Middle East and North Africa*; and Girls Not Brides, "Child marriage in humanitarian settings"

وينبغي أن تقوم البرامج الرامية إلى التصدي للأعراف الاجتماعية على أدلة، وأن تراعي السياق (A/HRC/35/5، الفقرة ٢٨). وينبغي أن تعزز الاستجابات الإنسانية الإجراءات التحويلية الجنسانية.

٣٥- وينبغي أن تهدف التدخلات إلى تعزيز حقوق الإنسان وأن تسمح للمجتمعات التي توجد فيها هذه الممارسات بأن تستكشف سبلا بديلة وتتفق عليها لاحترام قيمها دون أن تسبب ضرراً للنساء والأطفال وتنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم، وينبغي أن تساعد في القضاء على هذه الممارسة بطريقة أكثر استدامة<sup>(٣١)</sup>. وثبت أنه من الضروري تحديد مشكلة تزويج الأطفال والتدخلات ذات الصلة مع مراعاة للاعتبارات الاجتماعية السياسية في كل سياق من أجل الحصول على دعم المجتمعات المحلية والتغلب على الحواجز التي تعترض التنفيذ. فعلى سبيل المثال، قدّمت منظمة إنقاذ الطفولة تقريراً عن الكيفية التي عززت بها تثقيف الفتيات في سياقات محافظة، بما في ذلك في منطقة هاوسا الإسلامية الواقعة شمالي نيجيريا، كوسيلة لمكافحة تزويج الأطفال. وفي السودان، ساهمت حملة أجريت في ولاية كاسالا في إطار حوار مجتمعي مع قادة دينيين وثقافيين يمثلون مجتمعات ذات أغلبية مسلمة مساهمة ناجحة في التخلي عن ممارسة تزويج الأطفال<sup>(٣٢)</sup>.

٣٦- ويتعين أن تكون التدخلات أيضاً مراعية للاعتبارات الثقافية والسياق. فعلى سبيل المثال، وقرت الجهات الفاعلة الإنسانية في ولايتي بورنو وأداماوا في نيجيريا، على نحو ما أفادت به منظمة الخطة الدولية، التعليم وخدمات دعم سبل الرزق، وذلك بشراكة مع السلطات الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية. وأشارت حكومة العراق إلى أنها قامت ضمن تدابيرها الرامية إلى منع تزويج الأطفال وحماية الفتيات، بتشجيع الفتيات على مواصلة المواظبة على الدراسة، باستخدام حوافز إيجابية مثل فتح مراكز الرعاية الاجتماعية الخاصة بالشباب بغرض دعم الفتيات على وجه الخصوص، وإجراء حوارات مجتمعية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشأت منظمة المساعدة السريعة لضحايا الكوارث نوادٍ للتوجيه والشباب بهدف دعم الشباب ومنع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وهذا ساعد الفتيات اللواتي كن متزوجات بالفعل على الوصول إلى أماكن آمنة، والحصول على تدريب، واكتساب المهارات اللازمة لمواجهة حالتهم، وسمح لهن بالحصول على الموارد اللازمة من الشبكات الاجتماعية للخروج من دوامة العنف. وأبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقريره إلى أن حكومة اليمن اضطلعت بمجموعة من التدخلات في قطاعات متعددة بهدف التصدي لتزويج الأطفال، بما في ذلك التدخلات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتعليم الفتيات، وزيادة فرص الفتيات في الحصول على عمل وكسب الرزق، وتحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وتعزيز أنشطة التوعية المجتمعية.

(٣١) انظر التوصية العامة المشتركة رقم ٣١ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم ١٨ للجنة حقوق الطفل.

(٣٢) Liv Tønnessen and Samia al-Nagar, "Interventions for the abandonment of child marriage in Sudan" in *Sudan Brief* (Bergen, Chr. Michelsen Institute, 2018).

## ٢- تعزيز وصول النساء والفتيات إلى آليات الوقاية والاستجابة

٣٧- يشمل تعزيز نظم الحماية النظر في الإطار الأوسع الذي يدعم المنع والوصول إلى الخدمات المقدمة للنساء والفتيات، بما في ذلك الجبر والانتصاف. وفي هذا الصدد، يتعين توعية النساء والفتيات وتطوير قدراتهن على المطالبة بحقوقهن بفعالية والوصول إلى تلك الآليات (A/HRC/39/26، الفقرة ٥٨) (٣٣).

٣٨- واستُخدمت خطوط اتصال مباشرة ونظم إنذار وتطبيقات رقمية للإبلاغ عن الحالات. فعلى سبيل المثال، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأن إنشاء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وحدة مشتركة للاستجابة والتصدي السريعين لحالات العنف الجنسي ضد النساء والأطفال واستخدام خط اتصال مباشر وإنشاء آلية للإنذار المبكر، عوامل ساهمت في مكافحة تزويج الأطفال. وكما بينت هولندا ذلك في تقريرها، جرت مفوضية اللاجئين النسائية التطبيق المتنقل الذي وضعه مجلس السكان بعنوان Girls Roster بجنوب السودان للمساعدة على تحديد الفتيات المعرضات للخطر واحتياجاتهن. وفي إطار عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في سري لانكا، تشاورت اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة في بيئة آمنة ومواتية مع ما لا يقل عن ٨٠٠ طفل من ضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية لعام ٢٠١٦. وقد سمح ذلك بتبادل الخبرات وتقديم الآراء لتحديد الاحتياجات في مجال الحماية من أجل تقديم دعم ومساعدة أكثر ملاءمة.

٣٩- ويشكل تخصيص دور إيواء أو ملاجئ للنساء والفتيات المعرضات للخطر أو الضحايا ممارسة واحدة أخرى. وفي عام ٢٠١٧، أبلغت اليونيسيف بأنه تمكن ما لا يقل عن ٦١ ٠٠٠ امرأة وفتاة في لبنان من الوصول إلى أماكن آمنة ومواتية للنساء ولأطفال، وهو ما سمح لهن بمناقشة مسائل متصلة بسلامتهن وأمنهن ووضع استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر، وسمح لهن بزيادة مشاركتهن في تصميم البرامج. ومنذ عام ٢٠١٦، تعمل حكومة اليمن، من خلال وزارتها المعنية بالشؤون الاجتماعية، مع اليونيسيف لتصميم طريقة لإدارة القضايا لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بالتصدي لمسألة تزويج الأطفال. وفي حين وُضعت برامج متعددة القطاعات من أجل تحقيق التمكين الاجتماعي والقانوني والصحي والاقتصادي وتوفير التدريب المهني، عُززت الحوارات في المجتمعات المحلية بشأن آثار تزويج الأطفال وفوائد تأخير الزواج، وإبقاء الأطفال في المدارس (٣٤). وأعد الاتحاد الأوروبي تقريراً عن مشروع مؤله في كينيا لتزويد اللاجئين المعرضين للخطر بحماية منقذة للحياة ومساعدتهم على تحقيق دخل. وكان هذا المشروع يهدف إلى منع العنف الجنسي والعنف الجنساني في صفوف السكان اللاجئين الموجودين في داداب وكاكوما وكالوبيي، ومنع الناس من اللجوء إلى آليات التكيف السلبية، بما في ذلك تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

(٣٣) انظر أيضاً Save the Children، "Physical violence and other harmful practices in humanitarian situations"، 2016.

(٣٤) UNICEF، *Child Marriage in the Middle East and North Africa*، p. 80.

### ٣- تمكين الفتيات والتعليم في حالات الطوارئ المرتبطين بتدابير الحماية

٤٠- قد يشكل ضعف الفرص التعليمية سبباً ونتيجة في آن واحد لممارسة تزويج الأطفال ولزواج المبكر والزواج القسري. والأهم من ذلك، يشكل التعليم أداة قوية لتمكين النساء والفتيات. وفي السياقات الإنسانية، يقتضي تزويد الفتيات بإمكانية الحصول على تعليم جيد وضع نهج وإجراءات وآليات وشراكات ابتكارية من أجل التغلب على التحديات المرتبطة ارتباطاً جوهرياً بالسياق (A/HRC/35/11، الفقرة ٦٦(ف)). وتشمل التدابير المشار إليها تقديم الدعم للأسر من أجل إرسال بناتها إلى المدارس، وإلغاء الرسوم المدرسية، وتوفير تحويلات عينية ونقدية، وتعيين المزيد من المعلمات. وأفادت اليونيسيف بأنها قدمت الدعم لحكومة تركيا بهدف وضع برامج لتحسين التحاق الأطفال السوريين بالمدارس ومواظبتهم على الدراسة من خلال حوافز مالية وبرامج تحويلات نقدية مشروطة من أجل التعليم. وتتركز هذه البرامج في ١٥ مقاطعة، واستفاد منها إلى حين كتابة هذا التقرير أكثر من ٢٧ ٤١٢ طفلاً سورياً. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأنه رفع تمويله من ١ في المائة من ميزانيته للعمل الإنساني في عام ٢٠١٥ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٩، وحُصِّص حوالي ١,٩ مليار دولار لتمويل التعليم في البلدان المهشة والمتضررة من النزاعات. ووضعت مبادرة أخرى بشأن بناء القدرة على الصمود في أوقات الأزمات من خلال التعليم، بتمويل قيمته ٢٤ ملايين يورو لتحسين الحصول على التعليم الجيد في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والإعدادي لفتيان وفتيات المناطق المهشة والمتضررة من الأزمات في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢. ولم يبلغ عمّا إذا كانت هذه البرامج موجهة تحديداً لتعليم الفتيات.

٤١- وفي سياقات الأزمات، يتعين وضع مبادرات متعددة القطاعات لمعالجة العوامل الأساسية التي تضرر بتعلم الفتيات، بالاستثمار مثلاً في إنشاء نظم تعليمية تقدم خدماتها للجميع وتستهدف بوجه خاص الفتيات اللواتي يعانين من تهميش متعدد الأبعاد، بمن فيهن اللاجئات والمهاجرات والفتيات ذوات الإعاقة، وذلك عن طريق مبادرات تدريب المدرّسين، ودعم وسائل النقل والهياكل الأساسية المأمونة والميسورة، والتوعية، وإزالة العوائق الإدارية التي تحول دون الالتحاق بالتعليم. (A/72/218، الفقرتان ١٠٨ و ١١٠). وفي الصومال، يتيح مشروع فين تشورش آيد Finn Church Aid حصول ٣ ٠٠٠ طفل متضرر من الجفاف، ومشرد داخلياً ومنتمٍ إلى المجتمعات المضيفة في منطقة باي الواقعة جنوب غرب الصومال، على تعليم جيد شامل. وعلى نحو ما أفاد به الاتحاد الأوروبي، يهدف المشروع إلى الحيلولة دون أن تضيق طفولة الشباب بسبب عمل الأطفال، وتزويج الأطفال، والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو غير ذلك من الأنشطة المهددة للحياة.

### ٤- تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، مع إشراك الرجال والقادة الشباب

٤٢- كشفت البحوث ضرورة الترويج لنماذج بديلة لمفهوم الذكورة، بطرق منها التعاون مع الآباء من أجل تغيير الفهم السائد لما يعنيه "حب" الرجل لابنته وتشجيع التحول من عقلية "حماية الابنة" إلى عقلية "تمكين البنت". وعلاوة على ذلك، شددت الجهات المعنية على ضرورة تفكيك معنى الحماية وربطه بحقوق الإنسان، لمساعدة الأسر والمجتمعات المحلية على تغيير التصورات حول الزواج كأداة لحماية سلامة الفتيات في سياقات العنف وانعدام الأمن (A/HRC/35/5، الفقرة ٣٥)



٤٣ - وساهمت مشاريع في كوت ديفوار وهاييتي في معالجة انعدام المساواة بين الجنسين في علاقات القوى والمعايير والممارسات من خلال أفرقة مناقشة للرجال ومجموعات حوار بشأن المسائل الجنسانية وبرامج التمكين الاقتصادي، وأسفرت، حسب المعلومات الواردة، عن زيادة قبول الجميع بمعايير المساواة بين الجنسين<sup>(٣٥)</sup>. ولاحظت منظمة إنقاذ الطفولة أن أفرقة المناقشة المجتمعية المعنية بالمسائل الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني في بنغلاديش، ساعدت الرجال والفتيان، حسبما أفيد، على تغيير مواقفهم بشأن المهر وتزويج الأطفال.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، ينبغي الجمع بين تدابير تمكين الفتيات وتعبئة الأسر والمجتمعات المحلية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الاستجابة من أجل تلبية احتياجات الفتيات المتزوجات. وأعدت منظمة إنقاذ الطفولة تقريراً عن مشروع أنجز في مخيم الزعتري للاجئين بالأردن حيث أُنْبِغ نَحْج كَلي ومُتعدد المواضيع يتناول مسائل من قبيل التعليم، وفقر الأطفال، وسبل كسب العيش بالنسبة للأطفال والأسر ومقدمي الرعاية، والتوعية من خلال التعليم ومشاريع مجتمعية يشرف عليها الأطفال بشأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وتشير التقارير إلى أن الشباب المحليين في ولاية القضارف بالسودان يناضلون ضد تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري<sup>(٣٦)</sup>.

٤٥ - وأنشطة التعبئة المجتمعية وأنشطة الدعوة والتوعية التي تستهدف الرجال وكذا القادة المجتمعيين والقبليين والدينيين، مهمة أيضاً لإعادة النظر في المعايير الاجتماعية التي تدعم تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ولتغييرها. ومن الأمثلة عن مشاركة المنظمات الدينية، أشير إلى أن الكنيسة الكاثوليكية وشعب أبرشية السيدة البارة أم الراعي الصالح ساهمتا، في المناطق الساحلية الكينية المتضررة من حركة الشباب، في انخفاض تزويج الأطفال عن طريق التوعية والعديد من التدخلات، لا سيما فيما يتعلق بالأمكان العامة والمياه والصرف الصحي، مع التركيز أيضاً على الغذاء والتغذية والزراعة للحفاظ على الأمن الغذائي داخل الأسر.

٤٦ - وسلّطت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تقريرها الضوء على أن البرامج الإذاعية والأعمال الفنية تمثل أدوات مهمة للتواصل والتوعية في المناطق النائية. وفي السودان، استخدم مشروع قائم على الدمى المتحركة لإطلاع قادة المجتمعات المحلية والوالدين والأطفال على الآثار الضارة لتزويج الأطفال. وبعد انتهاء العرض، أدى أعضاء المجتمع المحلي اليمين للإبقاء على قريتهم خالية من ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وكما أشارت إلى ذلك المنظمة الدولية للجامعات في تقريرها، شملت حملة نُظِّمَت من أجل قرى خالية من تزويج الأطفال ما يقارب ٢٠٠ قرية في صحراء ثار، ويوجد حالياً، حسب المعلومات المتاحة، أكثر من ٤٩ قرية خالية من هذه الممارسة.

Maureen Murphy and others, "Evidence brief: what works to prevent and respond to violence (٣٥)  
against women and girls in humanitarian settings?"

Liv Tønnessen and Samia al-Nagar, "Interventions for the abandonment of child marriage in (٣٦)  
.Sudan

## ٥- تعزيز نظم تسجيل المواليد والزيجات، بما في ذلك من خلال استخدام تطبيقات رقمية

٤٧- في السياقات التي لا يمكن أن يطبق فيها الشرط القانوني المتمثل في التسجيل المدني تطبيقاً صحيحاً بسبب انهيار الهياكل الأساسية، اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية تدابير لجعل التسجيل متاحاً للسكان من أجل مكافحة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي بنغلاديش مثلاً، وضعت الحكومة ومنظمة الخطة الدولية تطبيقاً رقمياً للهواتف الذكية يسمح لكتاب المحكمة المكلفين بتسجيل الزواج والمشرفين على المراسيم والوسطاء تحديده السن الحقيقية للعروس والعريس. ويعوّض التطبيق النسخة المادية لشهادة ميلاد، أو شهادة إتمام الدراسة، أو بطاقة الهوية الوطنية. وفي المرحلة التجريبية، ساعد النظام، حسب المعلومات المقدمة، في وقف أكثر من ٣٧٠٠ عملية زواج للأطفال. ويستفيد التطبيق من امتلاك قرابة ٨٠ في المائة من سكان البلد البالغ عددهم ١٦٠ مليون نسمة هاتفاً ذكياً. وعلى الرغم من أن ٢٠ في المائة فقط من السكان يمكنهم الوصول إلى شبكة الإنترنت، فإنه متاح نسخ من هذه التطبيقات على شبكة الإنترنت وخارجها، بما يعني أنه سيكون بإمكان حتى الأشخاص الموجودين في مناطق ريفية صعبة الوصول استخدام هذه التكنولوجيا. وتنظر بلدان أخرى في السير على هذه الخطى.

## ٦- تعزيز إجراءات التأهب والتصدي الإنسانية الشاملة التي تنفذها الجهات الفاعلة الإنسانية والعاملون في القطاعات الأخرى، بشأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

٤٨- تعتبر ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري مسألة متعددة القطاعات تتطلب إجراءات تأهب وعمليات تصدي منسّقة باعتماد نهج متعدد القطاعات. ولا بد من ربط شواغل الحماية مع قطاعات تدخل أخرى في السياقات الإنسانية لمنع تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

٤٩- وفي اليمن، جُرب نهج متعدد القطاعات، حيث تتعاون الجهات الفاعلة في مجال الحماية والتعليم من أجل الوصول إلى المناطق التي يرتفع فيها خطر تزويج الأطفال، وذلك بدعم من البرنامج العالمي لتعجيل الإجراءات الرامية إلى القضاء على تزويج الأطفال المشترك بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويشمل النهج الكلي تلقين المهارات الحياتية، ووضع البرامج، والدعم الاجتماعي الاقتصادي، والوصول إلى الخدمات لتلبية احتياجات النساء والفتيات في حالات النزاع. وقدمت منظمة الخطة الدولية تقريراً عن مشروع موجه للمراهقات في شمال شرق نيجيريا، حيث تُحدّد الفتيات المعرضات لخطر الزواج وتلبي احتياجات الناجيات والضحايا على نحو شامل. ويشمل ذلك تحسين التنسيق بين المرشدين الاجتماعيين المكلفين بحالات العنف الجنساني وأولئك المكلفين بحماية الطفل فيما يتصل بتزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والتعليم غير النظامي، والأنشطة المدرة للدخل، والدعم النفسي من خلال الإرشاد عن طريق الأقران، والرفاه النفسي والاجتماعي، وإعادة إدماج الأطفال والشابات المتمنين سابقاً إلى جماعة بوكو حرام. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف تقريراً عن الاستثمار في إجراءات التخفيف من حدة المخاطر والاندماج في القطاعات الأخرى، وذلك مثلاً من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وبناء القدرات لإدارة القضايا في عدد من البلدان.

٥٠- ويتبين من المعلومات الواردة أن أحد أفضل السبل لتجنب الانتكاسات في مكافحة تزويج الأطفال في السياقات الإنسانية هو إدماج ممارسة تزويج الأطفال في خطط التأهب لحالات الطوارئ. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يدمج تحديد الفتيات المعرضات لتزويج الأطفال والعنف الجنسي في عملية الفرز العامة لشواغل أخرى متصلة بالحماية الإنسانية (فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين). فعلى سبيل المثال، أشير إلى وضع وتنفيذ أسس استراتيجيات الحماية في الصومال وجنوب السودان كوسيلة لمنع العنف الجنسي، بما في ذلك تزويج الأطفال. وأشارت اليونيسيف إلى أنه أنشئت آلية استجابة سريعة ومتكاملة في جنوب السودان لتقييم المخاطر في المناطق النائية ولتعزيز إجراءات التصدي للعنف الجنسي في قطاعات أخرى، بما في ذلك في إطار شراكة من أجل مساءلة آنية في جنوب السودان، وهي مبادرة تشارك فيها جهات فاعلة إنسانية شتى.

## سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥١- تعد ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري انتهاكا لحقوق الإنسان، وممارسة ضارة، وشكلاً من أشكال العنف الجنسي. وهي تنتشر بمستويات أكبر في السياقات الإنسانية، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على حقوق الإنسان للضحايا، وبخاصة النساء والفتيات. وتقع على عاتق الدول التزامات قانونية دولية بمنع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، وبكفالة المساءلة عن حقوق الإنسان، وبتقديم الجبر والخدمات للناجيات. وتظل تلك الالتزامات سارية في السياقات الإنسانية. ويعدّ التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري تدخلاً منقذاً للحياة وذا تأثير على مدى الحياة، ومن ثم ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير ما يكفي من التمويل والموارد البشرية لهذا الغرض، وكذا توفير الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية.

٥٢- ويجب أن تقرر الجهود المبذولة بهدف التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية بالروابط العميقة لهذه الممارسة بالمعايير والممارسات التي تميز ضد النساء والفتيات، والتي تتفاقم بسبب تبعات الأزمات: الفقر والتشرد وانحيار المؤسسات وانعدام الأمن.

٥٣- وهكذا، يستوجب القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية اتباع نهج شمولي ومتكامل واتخاذ إجراءات منسقة بين جميع الجهات المعنية في قطاعات متعددة، بما في ذلك التعليم، وحماية الطفل، والحماية من العنف الجنسي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتمكين الاقتصادي، منذ بداية الأزمة وفي مراحل الاستجابة والانتقال والتعافي. وينبغي أن تعزز هذه الجهود الإجراءات التحويلية الجنسية بطريقة مناسبة ثقافياً، وذلك بتمكين المجتمعات المحلية، حيث توجد هذه الممارسات، من البحث بشكل جماعي عن سبل بديلة للدفاع عن قيمها والتصدي لشواغلها.

٥٤- وعلى النحو المذكور أعلاه، نفذت الجهات الفاعلة مبادرات عديدة في سياقات إنسانية متعددة بغرض القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

واستناداً إلى الدروس المستفادة من تلك التجارب والتحليل الواردة في هذا التقرير، تقدم إلى الدول والجهات الفاعلة الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى التوصيات التالية:

(أ) تمويل وتشجيع النهج الموثوقة والشفافة والتشاركية لجمع البيانات المتعلقة بممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وإعداد تحاليل وبحوث بشأن أسبابها الجذرية لكي تهتدي بها البرامج والتدخلات في السياقات الإنسانية ولكي تكون خطأ أساساً لرصد أثرها؛

(ب) ضمان المشاركة المجدية للفتيات والمراهقات في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛

(ج) الحرص على أن تعطي البرامج والسياسات الرامية إلى التصدي لتزويج الأطفال والزواج القسري، مع مراعاة السياق، الأولوية دائماً لتعزيز صوت الفتيات وقدراتهن، بطرق منها توفير الخدمات النفسية والاجتماعية والطبية، والدعم القانوني، والتعليم، والفرص المدرة للدخل؛

(د) كفالة وصول الناجيات من تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري إلى آليات المنع والحماية والجبر الفعالة والميسرة، مثل خطوط الاتصال المباشرة، ودور الإيواء والملاجئ الآمنة، والتطبيقات المتنقلة، وغيرها من آليات الإنذار المبكر والدعم القانوني، بما في ذلك في سياق إجراءات اللجوء، إلى جانب بذل الجهود لتوعية النساء والفتيات بكيفية المطالبة بحقوقهن؛

(هـ) دعم إنشاء خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الاستشارة النفسية الاجتماعية القائمة على الحقوق، مع مراعاة تجارب واحتياجات الناجيات وضمان استمرارية الرعاية والمتابعة، ووضع سبل واضحة وفعالة لوصول الناجيات إلى هذه الخدمات؛

(و) الاستثمار في أنشطة التعبئة المجتمعية على المدى الطويل وأنشطة الدعوة والتوعية التي تستهدف الرجال والفتيان والقادة المجتمعيين والقبليين والدينيين، والاضطلاع بها، من أجل إلغاء الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية وتغيير المواقف التي تسمح بالممارسات الضارة؛

(ز) الحرص على توفير تدريب كاف لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بمن فيها العاملون المكلفون بالحالات ورؤسائهم والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين والعسكريون وممثلو الإدارات المشتركة بين القطاعات والبرلمانيون والعاملون في المجال الصحي؛

(ح) إنشاء نظم تعليمية شاملة تستهدف بصفة خاصة الفتيات اللواتي يعانين من التهميش المتعدد الأبعاد، بمن فيهن اللاجئات والمهاجرات والفتيات ذوات الإعاقة، وتنفيذ مبادرات مثل تدريب المدرسين، وبناء الشراكات، ودعم وسائل النقل والهياكل الأساسية المأمونة والميسورة، وإزالة العوائق الإدارية والتمييزية التي تعترض حصول الفتيات على تعليم جيد؛

(ط) وضع عمليات تسجيل مدني شاملة وفعالة وقائمة على الحقوق وتشجيعها، بطرق منها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ي) مواصلة الاستثمار في تعزيز الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وضمان استيفاء المعايير الدنيا القائمة في مجال الاستجابة الإنسانية، مثل معايير الموضوعية في إطار مشروع "Sphere" والمتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والصحة والحماية، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج التدخلات في مجال التصدي للعنف الجنساني في العمل الإنساني.

---